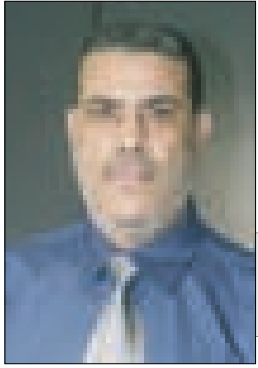


مفارقات



عبد الكريم مفضال

دخول استثنائي

وقع رجال التعليم الموسم الدراسي الماضي على إيقاع الاختلالات المزمنة لنظام الامتحانات، المتجسدة في عدد من الظواهر السلبية والصور البعيدة، كل البعد، عن أن تكون ذات صلة بجوهر التربية. ووقع الكثير منهم محاضر الخروج مستائين مما اعتبروه حيفا لحقهم بسبب عدم الاستجابة إلى طلباتهم أو طلباتهم للانتخابات، أو عدم تلبية انتظاراتهم أو انتظاراتهم من المشاركة في الحركة الانتخابية الوطنية. وخرج من اجتازوا الامتحانات المهنية من أجل الترقية الداخلية وفي أنفسهم شيء من "حتى" عدم إعلان نتائج هذه الانتخابات، رغم الاحتجاجات والنداءات المتكررة وبيانات الشجب والاستنكار الصادرة عن فاعلين وممارسين وتقابيل، وفتات أخرى شرعت في ممارسة حقها في العطفة وعلى صدرها تجتمعت أزمات وهموم أخرى اجلت الحلم بانفراجها بمناسبة العودة... أي الدخول من جديد في طاحونة العمل اليومي بكل ما فيه من تناقضات ومشاهد غريبة ولحظات عبث ومحطات فرح تربوي غامرة بالسعادة... لكن يبدو أن العطفة والانتخابات بددت الكثير من الاضطرابات أو على الأقل أرجأت حدة المطالبة إلى حين.

والدخول المدرسي، الذي يوجد على الأبواب يمر هذه السنة متسللا دون أن يلفت انتباه الكثيرين، تحجبه إلى حد ما الحركة الانتخابية التي تنتشط وتغسل الاستحقاقات التشريعية التي تزامت مع عشية الأبواب المفتوحة التي اعتادت وزارة التربية الوطنية توجيه المؤسسات التعليمية إلى تنظيمها للإعداد لدخول مدرسي سلس، ومن دون مشاكل في الأطر البشرية والاحتياقات المتعلمين والتجهيزات والوسائل وغيرها من مقومات شروط الدخول الناجح. وفي الغالب أن الانتخابات ستسهم هذه المرة، سيما و أن عددا من المؤسسات التعليمية ستكون مقرات مكاتب التصويت، ما يعني تقريبها قبل يوم الاقتراع ويعد إلى غاية تجميع النتائج. فهل سيؤدي هذا الانشغال بالاستحقاقات الانتخابية التشريعية إلى تأجيل إعلان مضموم ومطالب وانتظارات الفاعلين وطوفوها على الساحة، سيما أن الكثير من رجال التعليم يساهمون في العملية الانتخابية، في جانبها الدعوي والتنظيمي؟

إلا أن المواطن العادي لا يبدي كبير اهتمام بالدخول المدرسي في علاقته بالانتماء مع العملية الانتخابية الجارية منذ السبت الماضي، وبالمقابل يهتم أكثر بإكراهات الدخول المدرسي في تزامنه مع أعياد شهر رمضان الفضيل، إذ يعود الأخير ليرتزامن مع الاحتفال بالمدسة منذ ثلاثين سنة، ليشكل مما تحالفا قويا يصيب جيوب وميزانيات الأسر في مقتل بعد أن استنزفتها المصاريف والتنفقات الإضافية طيلة أسابيع العطلة الصيفية، لذلك، عندما فتحت أدهم في شأن الانتخابات وبرامج الأحزاب السياسية، ينحرف بك في الحديث إلى شؤون أخرى أكثر التصاقا به وأكثر تأثيرا على وضعه وعلاقته بأفراد أسرته، من قبيل غلاء الخضار والفواكه، وأزمة الحبوب وشح الحليب، وارتفاع تكلفة الحقبة المدرسية والذي الدراسي الموحد، فضلا عن المصاريف الثابتة والفاوتير الزمنية، وضمن هؤلاء عدد كبير من رجال التعليم ذوي الدخل المحدود لا لم نقل الضعيف.

أمام هذه الصورة لا نملك إلا أن نحلم، كما اعتدنا، بيوم يساهم فيه المواطنون بكل شرائحهم في مختلف الاستحقاقات الوطنية منصرفين إليها دون تشكيك أو لا مبالاة، وهذا لن يتحقق إلا بحل كل المشاكل وتذليل الصعوبات وإبطال الإكراهات التي تعوق المشاركة الفاعلة في الشأن الوطني.

ترسيخ السلوك المدني في المتعلم يقتضي إستراتيجية جديدة

المؤسسة التعليمية تواجه اليوم تحديات كبرى نتيجة إكراهات العولمة



عبد المرحوم مناسبة لترسيخ مبادئ المواطنة (أرشيف)

تتجلى في ترسيخ قيم مؤسسة لانتساب السلوك المدني. وأضافت أن أنواعا من القيم، يجب توطينها في نظامنا التربوي أهمها القيم المفاتيح التي تؤسس على التعايش الاجتماعي والتفاهل الفطري والعالمي. ومن أهم هذه القيم المواطنة التي تستدعي حضور الرابطة الاجتماعية (التسامح واحترام الاختلاف والتعددية في الأفكار والتاريخ المشترك) وكذا السلوك والعلاقات الاجتماعية، الديموقراطية باعتبارها قيمة توطر إلى قيمة الهوية القومية، إضافة إلى قيمة الهوية القومية على المواطنة بين الماضي في أبهى تجلياته وبين القيم المؤسسة على إنجازات الحاضر لتحقيق القفزة النوعية المنشودة.

والتي أصبحت مصدرا للمعلومات ونقل القيم وفق معايير جديدة. فكيف يمكن للمؤسسة التربوية تحصيل نفسها من موجة انهيار القيم والمؤسسات الاجتماعية التي بدأت تتكسح عالم الناشئة لتقيم محلها فكريا مضادا لكل ما هو وطني واجتماعي؟ تقول رحمة بورقية في هذا الصدد، إن نظامنا التربوي قادر على مواجهة التحديات التي تشكل عائقا صعبا لترسيخ الحي المدني بالتركيز على المعلم الذي يستوعب الأفكار ويتفاعل بالممارسات، وجعله مركز اهتماما وحيدا لاستراتيجية المناهضة ضد حس وسلوك لا مبدئين. والوصول إلى الهدف من الضروري إرساء استراتيجية

الكتاب كانا مصدرين أساسيين للقيم التي تلقن للأطفال الذين ينتقلون إلى الفضاء العمومي دون أن يجدوا تعارضا يذكر، بل يعيشون استمرارية قيم نسق سلطوي، وما كان يعتبر منبوذا في سلوك الفرد وفي أي مجال، فهو مرفوض في مجال آخر، كما هو شأن قيم الطاعة واحترام الكبير والولاء للوجهاء واحترام المعلم والفقيه لأنهما امتدادان لسلطة الأب.

وعلى هذا الأساس، حدثت قفزة في المجتمعات الحديثة تتمثل في أن المدرسة والأسرة لم تعودا وحدهما مرتكزات للقيم والأفكار الموجهة للسلوك ففعل ظهور عوامل جديدة كالإعلام والوسائل السمعية البصرية والشبكات الإلكترونية تعدد مصادر إنتاج الأفكار التي توجه السلوك وأزمة القيم، خاصة أن الأخيرة ليست ثابتة وإنما ظواهر كالعقلية والتصورات المجتمعية التي تتأثر بالتطور التاريخي عبر الزمن والتحول المجتمعي، وفي هذا الإطار، تصيف رحمة بورقية، عرف المجتمع المغربي تحولا لمنظومة القيم والمصادر ومناخ إنتاجها وترسيخها، لذا أصبح الحديث عن منظومة القيم التي تؤسس للسلوك المدني اليوم أمرا ضروريا. وأضافت بورقية، أن المجتمعات التقليدية رغم أن الدين يشكل المصدر الأساسي للقيم، فإن الأخيرة تتداخل مع المعايير الاجتماعية والعادات لتسوجه السلوك والممارسات. وقالت إن الأسرة

إننا على مشارف الدخول التربوي الجديد 2007-2008، وعلى مشارف نهاية العشرية الأولى من التربية والتكوين، فمأذا تحقق من أهداف الوجهات الكبرى التي نصت عليها بنود الميثاق الوطني للتربية والتكوين؛ وما هي السلوكيات والقيم الجديدة التي ترسخت في سلوك الناشئة انطلاقا من روح الميثاق؟ مما لا ريب فيه، أن مجتمعا اليوم يعيش أزمة سلوك وقيم، والتي تضاعف دورها بعد بروز سلوكيات مشيئة ترسخت في أوجع الناشئة، إلى حد اعتبار البعض نموذجا حقيقيا للتربية المثالية، وتواري دور المدرسة والأسرة معا باعتبارهما عاملين أساسيين لترسيخ الحس المدني نظرا للتلازم الموجود بين أزمة القيم والحس المدني.

يرجع الدخول التربوي الجديد شعارا له الأسرة والمدرسة معا: من أجل تنمية السلوك المدني نظرا للتحديات الكبرى التي تواجهها المدرسة الحديثة في ظل تناقضات عوامل عدة في تنمية سلوك الناشئة وتراجع دور المدرسة في ترسيخ قيم المواطنة، وتكوين التلميذ الصالح بمواصفات محددة انطلاقا من توظيف مناهج ووسائل يبدعها مبدعين معينة لمواجهة خطر اكتساح العولمة كل مظاهر الحياة وتحطيمها كل الحدود.

إن النظام التربوي في حلقته الجديدة يواجه تحديات لا يمكن تجاوزها، كما تقول ورقة تقديمية ألقاها الأستاذة رحمة بورقية في ندوة نظمها المجلس الأعلى للتعليم بعنوان "المدرسة والسلوك المدني"، إلا بلوعي بوجودها واستحضار الوسائل الكفيلة للتغلب عليها.

ومن بين هذه التحديات، تعدد الأنظمة الأسرية التي عرفت تحولات جوهرية، إذ لم يعد لنا نموذج واحد للأسرة وإنما نماذج تزداد تعقيدا يتحدد وضعها وطرق تنشئتها بالوضع الاقتصادي والاجتماعي والسكن والمجال والوراثة، ما يجعل المدرسة المغربية أمام تحد جديد التنشئة الاجتماعية الأسرية التي تتولى المهمة الأساسية في التربية والتكوين خلال مراحل طويلة من حياة المتعلم، باعتبار أن الوقت الذي يقضيه التلميذ في المدرسة يفوق باضعاف ما يقضيه في الأسرة أو في مرافق أخرى. ومن التحديات الكبرى التي تواجهها المدرسة المغربية أيضا،

سوق الكتاب المدرسي يشكو نقصا بسوس ماسة درعة

تأخر اختيار المقررات الدراسية يخلق سوقا سوداء وضغطا على المكتبات



توفير الكتب المدرسية رهان كل دخول مدرسي (أحمد جرفي)

بمستويات السنة الثانية والثالثة والرابعة والخامسة من التعليم الابتدائي تحت عنوان "اللغة الأمازيغية-صاير عن منشورات عكاظ وقررت وزارة التربية الوطنية الشروع خلال الموسم الحالي في استعمال كتب مدرسية جديدة خاصة بالسنة الأولى والثانية والثالثة من التعليم الثانوي التمهيلي. وصايرت الوزارة على كتب ومراجع السنة الثانية من سلك البكالوريا بمختلف مسالكها، كما حددت كتب مادة المعلومات بالنسبة إلى السنوات الثلاث، وكذا كتب المستويات التي لم تعرف تعددية في السابق.

محمد إبراهيمي (أكادير)

يشير إلى أن الدخول المدرسي الحالي 2007-2008 يتميز بتعريف برامج ومراجع وإصدارات جديدة لكتب اللغة الأمازيغية التي وصل مستوى تدريسها بالمدارس الابتدائية هذا الموسم حد السنة الرابعة من التعليم الابتدائي. وسجل منتدعو الشأن التعليمي وجهة سوس ماسة درعة أن مراجع تدريس اللغة الأمازيغية التي تم إصدارها، لم تخضع جميعها إلى مبدأ تحرير الكتاب، حيث لوحظ أنه باستثناء السنة الأولى من التعليم الابتدائي صدر حول برنامجها مرجعان، هما كتاب اللغة الأمازيغية (مشهورات مكتبة الأمانة) وكتاب في طريق النجاح اللغة الأمازيغية (منشورات عكاظ) تم إصدار صارت كتب وحيد وواحد خاص

الحرية لكل مؤسسة، كما هو في القوانين التنظيمية، أن اختار ما تشاء، وما تراه مناسباً من هذه البرامج داخل مؤسساتها، حتى يتحقق مبدأ تحرير الكتاب وأقبحا انسجاما مع مبدأ الجديد من المراجع، وليس شكليا، على خلفية أن تتأخذ كل دار نشر حصتها من المبيعات إرضاء لخواطر دور النشر. إلى ذلك، حذرت وزارة التربية الوطنية من أن الكتب الخاصة باللغة الأمازيغية يجب أن تحمل عبارة مصداق عليه من لدن وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي-قطاع التربية الوطنية، إضافة إلى تاريخ ورقم المصداق على الكتاب، وذلك تقابيا لاستعمال كتب غير رسمية تزوج في السوق.

يشكو أبناء وأولياء التلاميذ بنيايات جهة سوس ماسة درعة نقصا في سوق الكتاب الخاص بمراجع ومقررات وبرامج السلك التأهيلي وكذا الخاص بالإعدادي، وأوضح عضو جمعية الآباء بإحدى المؤسسات التعليمية بالإعدادي أن الآباء والأمهات يجدون صعوبة في اقتناء الكتب لأنهم عند كل دخول مدرسي، لأن النيابة لا تختار الكتب المقررة بالمدارس إلا في الأسبوع الأول من كل شهر شتنبر، وهذا ما يجعل بائعي الكتب يتأخرون في تزويد السوق بما يغطي جميع المؤسسات. في الوقت الذي حثت الوزارة على ضرورة استعمال كل الكتب المصداق عليها على صعيد كل ناحية تعليمية، واعتبر مسؤولون نقابيون أن تخصيص الأسبوع الأول من شهر شتنبر لاختيار الكتب والمراجع المعتمدة داخل النيابات، سيؤخر عملية الدخول المدرسي التي يجب أن تنطلق بها الدراسة، حسب مذكرة الدخول المدرسي الحالي، بشكل فعلي يوم الخميس 13 شتنبر 2007، خاصة في العالم الغربي، سيما أن دور النشر ومكتبات الجهة ما زالت تنتظر حصتها من الكتب لتوفيرها. وأوضح مسؤول نقابي أن هذه العملية تساهم في خلق سوق سوداء للكتب المقررة، وتخلق ضغطا على المكتبات وبائعي الكتب بالسوق، وإبرز المسؤول أن عملية تحديد الكتب من قبل لجنة اختيار الكتب المدرسية النيابية يضرب المبدأ الذي أحت عليه الوزارة التلاؤم مع الوسط أثناء الاختيار، كما عترض نفسها، والذي تؤكد فيه على مراعاة عنصر التلاؤم مع الوسط أثناء الاختيار، كما اعتبرت أن عملية تحديد اللجنة التي أقدمت عليها الوزارة في منكرتها بخصوص الكتب المدرسية المقررة لهذا الموسم، حيث أوجبت حضور خمسة عناصر، يضرب في الصميم مبدأ الخصوصية المحلية وأدوار مجالس تدبير المؤسسات. ونبه المسؤول إلى أن مؤسسات التعليم الخصوصي التي تنطلق بها الدراسة قبل مؤسسات التعليم العام، والتي تختار لتلاميذها ما تشاء من المقررات والبرامج، حتى ولو كانت خارج اللائحة التي تعدها النيابات، تجد صعوبة في إعداد قوائم الكتب التي ستقرها اللجنة، التي ستعقد والدراسة قد تنطلق بها. وأضاف أن الحجاج الوزارة على نظام الحصص بالنسبة إلى جميع الإصدارات يضرب في العمق المبدأ الذي تأسس عليه مشروع تحرير الكتاب، ودعا الوزارة إلى إعطاء

تنظيم السنة الدراسية بالحسيمة

تعتبره إكراهات

ينطلق أن يفتتح الموسم الدراسي 2007-2008 يوم خامس شتنبر، بعدما اتخذت الجهات المختصة عن قطاع التعليم بإقليم الحسيمة جميع الترتيبات والتدابير ليعمل الدخول المدرسي في أحسن الظروف في الوقت الذي خصص يوم 12 شتنبر المقبل لعيد المدرسة واليوم الموالي، لاحتفال التلاميذ بمختلف المؤسسات التعليمية الابتدائية والثانوية والإعدادية والتأهيلية. وتخصص الفترة الممتدة بين فاتح شتنبر والأربعاء الثاني من الشهر نفسه، للعمليات المتعلقة بإعداد الدخول المدرسي وتنظيم السنة الدراسية ومواصلته وتسجيل وإعادة تسجيل التلاميذ وتنظيم الأبواب المفتوحة لاستقبال التلاميذ وأولياءهم للتعريف بالمؤسسة وبالاستعدادات التربوية والتبئية لعيد المدرسة، لإنهاء العمليات المتعلقة بإعداد الدخول المدرسي. وينتظر أن يلتحق أطر وموظفو الإدارة التربوية وهيئة التأهيل بعملهم يوم فاتح شتنبر. وكانت النيابة الإقليمية لوزارة التربية الوطنية اتخذت بعض التدابير الإدارية والتربوية القبلية، كإعداد مشروع التنظيم التربوي تبعا لمشروع الخريطة المدرسية، في الوقت الذي ينتظر تنظيم حركة انتقالية محللة مع بداية الدخول المدرسي لفائدة نساء ورجال التعليم، وتعيين الخريجين الجدد، وتكليف لجنة نيابية لاختيار الكتب المدرسية الجديدة طبقا للمذكرة الوزارية 103، مع إخبار مديري المؤسسات التعليمية بالاستعدادات التربوية والتغييرات التي قد تكون طرأت على مستوى المناهج والحصص الدراسية. وأعاد مصدر من النيابة الإقليمية بالحسيمة أن مختلف الفاعلين ما فتئوا يسعون إلى تنظيم السنة الدراسية تنظيميا موحدا يحقق الانسجام بين مختلف الأسلاك التعليمية، ويسمح بالتالي للسلطات التربوية الجهوية باتخاذ الإجراءات الموافقة والمناسبة للظروف الطبيعية والمناخية دون إخلال بالتنظيم العام للسنة الدراسية. وتمتد السنة الدراسية من بداية شهر شتنبر في غاية 10 يوليوز، غير أنه يمكن تمديد تاريخ نهاية السنة الدراسية بالنسبة إلى حياة رجال التعليم إلى حين نهاية الدورة الاسترجاعية لامتحانات نيل شهادة البكالوريا، إذ يبلغ مجموع عدد أيام الأنشطة الفعلية 204 أيام، أي ما يوازي 34 أسبوعا. وتنقسم السنة ذاتها إلى دورتين تمتد كل واحدة منهما 17 أسبوعا، ويراعي هذا التوزيع التوازن بين فترات الدراسة الفعلية، في حين تخصص بداية شهر شتنبر لإعداد للموسم الدراسي والاحتفال بعيد المدرسة، والفترة الممتدة من منتصف شهر يونيو إلى 10 يوليوز لأنشطة نهاية السنة. ويبلغ عدد أيام العطل بإقليم الحسيمة خلال الموسم الدراسي المقبل حسب المقرر الوزاري 45 يوما. وتتخلل كل دورة فترة بيئية تعتبر عطلة بالنسبة إلى التلاميذ ومدتها سبعة أيام، تمتد الفترة البيئية الأولى من 12 إلى 18 نونبر 2007، في الوقت الذي تمتد الفترة الثانية من 31 مارس إلى 6 أبريل من السنة المقبلة. ويخصص المدرسون وإدارة المؤسسات التعليمية حسب المقررات الوزارية اليومية الأولى من العطل والانتشار، وتعيين الخريجين الجدد، جراء عملية شد الحبل بين النيابة الإقليمية لوزارة التربية الوطنية وبعض النقابات التعليمية. وتجنز الإدارة التربوية بالحسيمة عن إعادة الأمور إلى نصابها، بعد الانقطاع للمدرسة للتلاميذ، خاصة قبل مواعيد الامتحانات الإشهادية، ولا تجد الإدارة وسيلة لتجاوز هذه العطلة سوى رسائل الإخبار بغياب التلاميذ لا تصل أحيانا إلى أولياء الأمور، ما يؤثر سلبا على تنظيم السنة الدراسية، ويقلص عدد أيام الأنشطة الفعلية إلى حوالي 170 يوما.

جمال الفكيكي (الحسيمة)